

سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2014)

Algeria's Economic Recovery Policy and its Impact on Employment and Unemployment (2001-2014)

تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/05/26

تاريخ إرسال المقال : 2018/05/02

ط.د. مشوك لامية / المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة مكانة التشغيل ضمن برامج الانعاش الاقتصادي التي اعتمدها الدولة الجزائرية خلال الفترة من 2001 إلى 2014 ، وذلك من خلال تحليل معدلات النمو ونسب البطالة وتحديد مستويات التشغيل المحققة خلال فترة تطبيق البرامج التنموية الثلاثة ، حيث يتم تناول مكانة التشغيل في كل برنامج والجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل رفع حجم التشغيل والتقليل من معدلات البطالة .

الكلمات المفتاحية : التشغيل ، البطالة ، سياسة الانعاش الاقتصادي ، البرامج التنموية .

Abstract :

This research paper is designed to examine the operational status of the economic recovery programs adopted by the Algerian State during the period from 2001 to 2014 and through the analysis of growth rates and unemployment ratios and the determination of the operating levels achieved during the implementation period of the three development programs, where The operational status of each program and the efforts made by the Algerian State to increase the level of operation and reduce unemployment rates.

Key words: Operating, Unemployment, Economic recovery policy, Development programs.

مقدمة :

أدت الوفرة المالية التي شهدتها الجزائر منذ بداية الالفية الجديدة للشروع في تنفيذ سياسة مالية توسعية، سعت من خلالها لتنشيط الطلب الكلي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية، والتخلص من الآثار الاجتماعية، والعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي .

وقد اعتمدت الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 إلى غاية 2014 سياسة الانعاش الاقتصادي، وقامت بتطبيقها في شكل ثلاثة برامج تنموية، هدفت من خلالها لمكافحة الفقر وخلق مناصب الشغل والنهوض بجميع المناطق في البلاد وإحداث التوازن الجهوي، كما خصصت الجزائر لهذه البرامج أغلفة مالية ضخمة.

وتعنى هذه الدراسة بتحليل مكانة التشغيل ضمن هذه البرامج وتحديد نسب البطالة، وذلك من خلال طرح التساؤل التالي :

إلى أي مدى ساهمت برامج الانعاش الاقتصادي في رفع مستويات التشغيل والتقليل من نسب البطالة خلال الفترة 2001-2014 ؟

وللإجابة على هذا التساؤل يتم اعتماد الخطة التالية :

المحور الأول : وضعية التشغيل في الجزائر ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

المحور الثاني : وضعية التشغيل في الجزائر ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

المحور الثالث : وضعية التشغيل في الجزائر ضمن برنامج توطيد النمو 2010-2014.

❖ قبل التعرض لدراسة وتحليل وضعية التشغيل خلال مرحلة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) لابد اولاً من تعريف مجموعة من المفاهيم وهي :

✓ تعريف البطالة :

هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل ولكن لا يعمل ، كما أنه يكون في حالة دائمة للبحث عن العمل.

✓ التشغيل :

هو ان يتحصل الفرد على منصب عمل يمكنه من الاستفادة من الامتيازات المالية وغير المالية من جراء اشتغاله بهذا المنصب ، مما يتطلب ضرورة توفير وخلق مناصب عمل من أجل استغلال اليد العاملة .

✓ سياسة الانعاش الاقتصادي :

برنامج عمل تعتمد الحكومة من أجل تحريك الاقتصاد ودفعه محدد بمدة زمنية معينة ، وتمثل غايته الأولى في دعم النشاط الاقتصادي وتخليصه من الركود ، وذلك بتحفيز حركة العرض والطلب من أجل دعم النمو وزيادة الإنتاجية وامتصاص البطالة .

المحور الأول : وضعية التشغيل في الجزائر ضمن

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي على الفترة من 2001 إلى 2004، حيث قررت الدولة الجزائرية في أفريل 2001 اعتماد برنامج ثلاثي أو «مخطط ثلاثي»، يهدف لدعم الاقتصاد و إنعاشه، وقد خصّص لهذا البرنامج في البداية غلاف مالي بلغ 525 مليار دينار، أي ما يقدر بـ 7 ملايين دولار أمريكي، ثم أصبح غلافه المالي النهائي يبلغ 1.216 مليار دينار، أي ما يساوي 16 مليار دولار أمريكي، وهذا بعد أن تم إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقاً¹.

ويتعلق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما وجه هذا البرنامج لتعزيز المصلحة العامة في مجال الري والنقل و تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية².

إن تطبيق هذا البرنامج يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني خاصة في المناطق الأكثر حرماناً، على اعتبار أن تلك الأنشطة الاقتصادية تسعى في مجملها إلى إنشاء وتوفير مناصب شغل من جهة، وتحسين القدرة الشرائية من جهة ثانية، فهي بذلك تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الهادفة لخفض عدم التوازن الداخلي و ما بين الجهوي³.

1- مميزات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004⁴:

1. يختلف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عن باقي المخططات التي طبقتها الجزائر في السبعينات و الثمانينات ،على اعتبار أن الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة قد تخلت نهائياً عن الاقتصاد الموجه و التزمت باقتصاد السوق ،الذي لا يتماشى مع فكرة التخطيط المركزي، و لا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية و المنشآت القاعدية من قبل الدولة.
2. باشرت الدولة الجزائرية اعتماد هذا البرنامج بالموازاة مع تطبيق إصلاحات رئيسية ، تعلقت بالنظام المصرفي و القطاع المالي و القطاع الاقتصادي العام، الإدارة الجبائية و العقار الصناعي، تنظيم الاستثمار و إجراءاته.

3. تزامن اعتماد هذا البرنامج مع تحسن الوضعية المالية التي شهدتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة، حيث سجلت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا مما أدى إلى إحداث تحول في السياسة الاقتصادية المتبعة و إلى زيادة في الإنفاق العام، وذلك بغية الخروج من الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

4. ينطوي هذا البرنامج ضمن النظرية الكينزية، والمتعلقة بالطلب الكلي الفعّال، حيث أن عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي المرجعي للاستثمار، وهذا يتم تسجيل زيادة على الطلب الكلي الفعّال، والذي يؤدي إلى زيادة العرض الكلي و رفع معدل التشغيل، وهو الأمر الذي ينتج عنه زيادة معدل النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى البطالة وتدني نسبة الفقر⁵.

2- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يسعى هذا البرنامج إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على طول عشر سنوات من الأزمة التي شهدتها البلاد، و إلى التقليل من التكاليف الاجتماعية للإصلاحات هذا من جهة، و إلى المساهمة في تقديم دفع جديد للنمو الاقتصادي من جهة ثانية، و عليه فإن الهدف الرئيس من اعتماد برنامج الإنعاش يتلخص في الحد من الانعكاسات الاجتماعية التي خلفتها السياسات الاقتصادية الأنفة، وهذا ما يفسر الاهتمام البارز الذي أولاه البرنامج فيما يتعلق بالسعي نحو تحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية للموارد البشرية وذلك بغية الحد من الفقر⁶.

ويسعى البرنامج لتحقيق الأهداف الرئيسة التالية⁷:

1. العمل على الحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة.
2. السعي لإنشاء وخلق مناصب شغل و التقليل من البطالة.
3. دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وقد تم توزيع المخصصات المالية للبرنامج على النحو التالي:

الجدول رقم (01): توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش 2001-2004 على القطاعات

-الوحدة: ملياردج

المجموع %	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات
						القطاع
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	هياكل قاعدية وأشغال كبرى
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6%	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100%	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

تبين المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه، أن قطاع الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى قد خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج وقدرت بـ 40.1% أي ما يقدر بـ 210.5 مليار دينار جزائري، وهذا طيلة فترة تنفيذ البرنامج (4 سنوات)، ويعزى ذلك إلى أن الحكومة اعترفت تدارك العجز والتأخر الذي شهده هذا القطاع، بسبب مخلفات الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1986، والإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت في التسعينات من القرن العشرين، والتي فرضت على الحكومة تخفيض حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بقصد استعادة التوازن المالي للموازنة العامة.

ناهيك عن أن دعم هذا القطاع سيؤدي إلى إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" بدرجة كبيرة عن طريق توسيع نشاطها، الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء وتوفير مناصب شغل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة"، وبالتالي خفض معدل البطالة، كما أن الاستثمار في ميدان الهياكل القاعدية يساهم في خلق الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي زيادة نسب الاستثمار المحلية والأجنبية. أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد خصص له ما يقدر بـ 204.2 مليار دينار جزائري، أي ما نسبته 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وهذا يدل على أن الدولة تسعى لتحقيق أهداف البرنامج والتي من بينها العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الوضع المعيشي للمواطن خاصة الموجودين في المناطق الريفية المعزولة هذا من جهة، كما أن الاهتمام بالموارد البشرية ودعمها يؤدي إلى زيادة نسب التنمية البشرية وبالتالي التقليل من معدل الفقيرين أفراد المجتمع من جهة أخرى.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد بلغت قيمة المخصصات المالية له ما يقدر بـ 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، والسبب في ذلك هو أن هذا القطاع قد استفاد من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) منذ سنة 2000 والذي يعتبر برنامج مستقل

عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وعليه فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعد كدعم للبرنامج السابق.

وفيما يتعلق بدعم الإصلاحات فقد خصص لها ما قيمته 45 مليار دينار جزائري، والذي تم توجيهه بالأساس لتمويل الإجراءات المرافقة لهذا البرنامج، والتي تسعى لدعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.⁸

وعليه يوضح الجدول أعلاه أن البرنامج يعتمد على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية، حيث تتجسد أولوياته في:⁹

- ✓ الحد من الفقر والقضاء على البطالة.
- ✓ توزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ الاهتمام بالأمور والإنجازات العامة في مجال الصحة والتنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية.
- ✓ دعم النشاطات الإنتاجية (الزراعة، الصيد والموارد المائية)، التنمية المحلية والبشرية.
- ✓ التشغيل والحماية الاجتماعية.
- ✓ تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي.
- ✓ الإلتزام بالبيئة، حيث تم سن قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة.

وقد مست إنجازات البرنامج العديد من القطاعات من أبرزها قطاع التنمية المحلية:¹⁰

قدرت التكلفة المالية للبرنامج بـ 113 مليار دينار جزائري، وإن مشاريع هذا البرنامج تسعى لضبط نشاط الدولة من حيث التكفل بالانشغالات على المستوى المحلي وعلى عدة أصعدة، كما تحدد التدخل فيما يتعلق بتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

❖ وضعية التشغيل ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:¹¹

بلغت تكلفة البرنامج المقترح لهذه الفترة فيم يخص قطاع التشغيل والحماية الاجتماعية ما يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري. حيث اختص ببرامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP-HUMO) والمرتبطة بالولايات المحرومة، وتسمح هذه البرامج بإنشاء ما يعادل 70.000 منصب شغل دائم لتلك الفترة. أي ما يقدر بـ 22.000 منصب شغل إضافي كل سنة بتكلفة تبلغ 7 مليار دج.

أما فيما يخص النشاط الاجتماعي فإن الأمر يتعلق بنشاطات التضامن اتجاه السكان

الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة، حيث تم تخصيص لها غلاف مالي قدر بـ 3 مليارات و تم تخصيص كذلك مبلغ قدر بـ 0.7 مليار دج لاقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة والمعزولة، كما يسعى هذا البرنامج لتأطير سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب (ANEM) بغلاف مالي قدره 0.3 مليار دج.

وقد عرف الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تطبيق البرنامج ارتفاعا وبمعدل نمو حقيقي، حيث بلغ سنة 2004 ما يقدر بـ 5.5% بعدما كان سنة 2001 يبلغ ما قيمته 2.6%، ويعزى السبب في ذلك إلى النمو الذي سجله قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا يرجع للمشاريع الاستثمارية الضخمة وأعمال إعادة بناء ما دمره الزلزال. وقد شهد قطاع الخدمات أيضا انتعاشا (خصوصا خدمات النقل والتوزيع والتجارة) خاصة الواردات، وهذا ما أثر على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل ارتفاعا من 1779 دولار أمريكي إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004.

المعدلات الخاصة بالنمو والمحقة خلال هذه المرحلة، بعيدة عن تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك بسبب غياب أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في القطاعات المنتجة والتي تغطي ما يناظر 60% من نسبة النمو.

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج فقد شهدت تقلصا ملحوظا وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور معدل العمالة ونسب البطالة في الجزائر خلال المرحلة 2004-2001.

2004	2003	2002	2001	السنوات	المؤشرات
9780	9540	9305	9075		حجم العمالة النشطة
5976	5741	5462	5199		حجم العمالة المشغلة
1617	1565	1438	1328		الفلاحة
523	510	504	503		الصناعة
977	907	860	803		بناء وأشغال عمومية
1510	1490	1503	1456		إدارة
1349	1269	1157	1109		نقل، مواصلات وتجارة
2070	1537	1455	1398		أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى
%17.7	%23.7	%25.7	%27.3		معدل البطالة %

المصدر: عامر هواري وحيزية قاسم، «السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة

و مكافحتها»، ص 09، مقال متوفر على الموقع : <http://www.univ-soukahras.dz/eprints/2013-20-5881f.pdf>، تم تصفح الموقع بتاريخ : 3-2-2016

توضح البيانات المدرجة في الجدول أعلاه احتلال كل من قطاع التجارة وقطاع الخدمات الصدارة في قائمة القطاعات من حيث القدرة على إنشاء وتوفير مناصب الشغل، حيث أن قطاع الخدمات يضم أزيد من 50% من القوى العاملة في الجزائر، ويأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية، هذا الأخير الذي سجل ارتفاعا محسوسا من حيث القدرة على استقطاب وتوظيف اليد العاملة، ويعود السبب في ذلك لاستقطاب هذا القطاع لمشاريع ضخمة.

كما توضح البيانات المتضمنة في الجدول أعلاه، تقلص نسب البطالة خلال مرحلة تطبيق البرنامج حيث سجلت سنة 2001 ما يقدر بـ 27.3%، ثم انخفضت إلى 17.7% سنة 2004، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2004 وإشراك كل القطاعات في توفير مناصب الشغل.

- وتتمثل أهم نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في:¹²

- 1- تحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ ما يقدر بـ 3.8% في المتوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر بـ 6.8% .
- 2- تقلص معتبر في نسب البطالة من 29% في بداية فترة تنفيذ البرنامج إلى أقل من 24% عند نهاية فترة تطبيق البرنامج.
- 3- تنفيذ وإنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالمسكنات والمدارس والمستشفيات ومباشرة تحديث وتوسيع شبكة الطرق.
- 4- انخفاض المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري سنة 2003.

أما ما يتعلق بالتشغيل فالملاحظ على النتائج المحققة من جراء تطبيق هذا البرنامج هي:¹³

- ✓ تجاوز مناصب الشغل المحققة ما كان متوقعا بـ 62484 منصب شغل.
- ✓ توفير مناصب دائمة بنسبة 61.8% من مجمل المناصب، وهو الأمر الذي لم يكن متوقعا، حيث أنه وبالرجوع لتنوع المشاريع التي تم إنجازها كان من المفروض أن يصل عدد المناصب المؤقتة 58% من مجمل المناصب الإجمالية، وعليه فإن البرنامج لم يوفق في خلق ديناميكية لسوق العمل فقط وإنما لتحقيق الاستقرار المنشود أيضا.

✓ وقد بينت إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء أن الارتفاع في حجم اليد العاملة، قد سجل زيادة تقدر بـ 504.064 منصب عمل خلال الفترة من 2000 إلى 2003، وقطاع الفلاحة الذي تم التركيز عليه في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أجل إنشاء مناصب الشغل، حيث اتضح من خلال الحصيلة المقدمة لهذا البرنامج ازدياد حجم اليد العاملة فيه بما يقدر بـ 273.976 منصب شغل، غير أن إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات تبين أن حجم اليد العاملة في هذا القطاع قد ارتفع: 100.000 منصب فقط خلال الفترة من 2001 إلى 2003.

و يشير هذا التناقض المسجل على مستوى الإحصائيات إلى أن الحصيلة المعلن عنها والمتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مضخمة وهذا بسبب:

1- أن جميع هذه التناقضات والتي مست بصورة أساسية الحصيلة المقدمة بشأن تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التشغيل متعلقة أساسا بحتمية أن يترافق وإنشاء مناصب الشغل، زيادة في معدل الإنتاج، وإلا فإن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار هذه المناصب وزوالها في حالة توقف الإنفاق على هذه القطاعات.

2- إن تنفيذ سياسة إنفاقه توسعية قصد النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب شغل، يظل مرهونا بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الزيادة في النفقات العامة، وهذا ما يقتضي إنتاجية مرتفعة نوعا ما للنفقات العامة سواء بالنسبة لنفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وينبغي مراجعة ترتيب بنود الإنفاق الاستثماري، بحيث تعطى الأولوية للمشروعات التي تخلق أكبر قدر من فرص الشغل أو تلك التي تدعم وتشجع القطاع الخاص من أجل خلق مزيدا من فرص الشغل في الاقتصاد الوطني، وعليه فإن المعادلة الصعبة التي تواجه سياسة الإنفاق العام التوسعية، هي أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة التشغيل بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم، وهذا ما يجعل الحكومة تقدم على صياغة سياسة إنفاقه متوازنة تعمل على زيادة التشغيل دون ارتفاع في معدل التضخم، من خلال تشجيع القطاع الخاص على المزيد من الإنفاق ومزيد من الاستثمار وتوفير المناخ المناسب.

المحور الثاني: وضعية التشغيل في الجزائر ضمن

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

شرعت الدولة الجزائرية منذ سنة 2005 بتنفيذ برنامج لدعم النمو الاقتصادي، وحددت مدته من 2005 إلى غاية 2009، وتضمن هذا البرنامج خمس محاور رئيسة توضح الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال هذه الفترة وتتمثل هذه المحاور في¹⁴:

1. تحسين ظروف معيشة السكان.

2. تطوير المنشآت الأساسية.
3. دعم التنمية الاقتصادية.
4. تطوير الخدمة العمومية.
5. تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال.

وقد بلغت التكلفة المالية لتنفيذ هذا البرنامج ما قيمته 60 مليار دولار¹⁵، كما وقد جاء هذا البرنامج كتكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك حتى يتم تجاوز النقائص التي خلفها البرنامج الأنف، حيث خصص للبرنامج غلاف مالي بلغ ما قيمته 55 مليار دولار، وأضيف له المخصصات المالية المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والتي بلغت 1216 مليار دينار جزائري وبرنامج تنمية مناطق الجنوب بمبلغ 377 مليار دج، وبرنامج تنمية مناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، وبرنامج تكميلي لامتناس السكن الهش بقيمة 800 مليار دج، وبرامج تكميلية محلية أخرى¹⁶.

و عليه فقد اعتمدت الجزائر هذا البرنامج من أجل تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى ازدهار الاقتصاد الجزائري، كما أن اعتماد هذا البرنامج يعزز سياسة التوسع في الإنفاق والتي باشرت في تنفيذها الدولة الجزائرية منذ سنة 2001، خاصة في ظل تواصل تحسن الوضعية المالية للبلاد، وذلك بفضل تراكم احتياطي الصّرف الذي خلفته الزيادة التي عرفتها أسعار المحروقات منذ سنة 2001¹⁷.

- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009¹⁸:

1. تحفيز ودعم النمو الاقتصادي.
2. العمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال الاهتمام بالميادين التي تؤثر في نمط معيشة السكان مثل الصّحة والأمن والتعليم... الخ، أي العمل على تحسين مستوى الخدمات العامة.
3. تحديث المنشآت القاعدية وتطويرها وتوسيعها، وذلك من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع نشاط القطاع الخاص من جهة، والعمل على تحسين المستوى المعيشي من جهة ثانية.
4. تطوير تكنولوجيات الاتصال الحديثة.
5. السعي لتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية والتي تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية.
6. توطيد الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق تقوية وتعزيز الشراكة واعطاء

فرص أكبر للقطاع الخاص¹⁹.

وقد سعى هذا البرنامج أيضا لتحقيق التوازن الجهوي بين جميع مناطق الوطن، ولتقليل الفروقات بين الأفراد، وذلك من خلال إتاحة فرص متساوية أمام الجميع، ولهذا فقد اتجهت الدولة للاهتمام بالمناطق الصحراوية والداخلية للوطن، والتي تشهد تخلفا كبيرا بالمقارنة مع مناطق الشمال، وبناء على هذا فقد جنحت الدولة الجزائرية إلى وضع برنامجين إضافيين يتم تطبيقهما خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وتسعى من خلالهما لدفع عجلة التنمية في هذه المناطق وهما²⁰:

1. تنفيذ البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب في جانفي 2006، وبغلاف مالي قدره: 377 مليار دج.

2. تطبيق البرنامج التكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بغلاف مالي بلغت قيمته حوالي 693 مليار دج.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة فقد تم توزيع الغلاف المالي للبرنامج على القطاعات على النحو التالي:

الجدول رقم (03) التقسيم القطاعي للمخصصات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة المئوية من إجمالي البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	البرنامج
45.5%	1908.5	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: -السكن
	555	التربية، التعليم العالي- التكوين المهني
	399.5	-البرامج البلدية للتنمية
	200	-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية
	250	-تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز
		-باقي القطاعات
	192.5	
	311.5	

40.5%	1703.1	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: -قطاع الأشغال العمومية والنقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية
8%	337.2	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: - الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري -الصناعة وترقية الاستثمار -السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
4.8%	203.9	4- برنامج تطوير الخدمة العمومية: -العدالة والداخلية -المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية -البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال
1.2%	50	5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال

المصدر: نبيل بوفليح، «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010»، مجلة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، 2013، ص 47.

توضح البيانات المدرجة في الجدول أعلاه حجم المخصصات المالية لكل قطاع، حيث تحصل برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان على أعلى نسبة من المبلغ الإجمالي للبرنامج والتي تقدر بـ: 45.5%، بينما حلّ برنامج تطوير الهياكل القاعدية ثانياً بم نسبته 40.5%، وقد تم تخصيص ما قيمته 8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج لدعم التنمية الاقتصادية، بينما تم منح برنامج تطوير الخدمة العمومية ما قيمته 4.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وما يقدر بـ 1.2% لبرنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال²¹.

❖ وضعية التشغيل في الجزائر من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

سعت الدولة الجزائرية من خلال مختلف المشاريع والاستثمارات التي اعتمدها خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو لاستحداث وخلق مناصب شغل واستقطاب وتوظيف اليد العاملة. ولكن قبل تحديد مكانة التشغيل في البرنامج فينبغي أولاً تحديد مكانة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي، لكون التنمية في الجزائر تعتمد بصورة أساسية على هذا القطاع، خاصة أن اعتماد سياسة الإنعاش الاقتصادي وتنفيذ هذه البرامج جاء على إثر الوفرة المالية التي عرفتها البلاد بعد الزيادة المعتبرة التي سجلتها أسعار النفط، والجدول الموالي يوضح مكانة القطاع النفطي في هيكله الناتج المحلي الخام:

الجدول رقم (04): مكانة القطاع النفطي في هيكله الناتج المحلي الخام 2004-2006

السنوات	2004	2005	2006
القطاع			
محروقات	37.94	44.7	46.3
فلاحة	9.18	7.7	7.7
صناعة معملية	6.05	5.3	5.1
إدارة عمومية	10.39	8.5	8.3
أخرى	36.44	33.8	23.6

المصدر: عمر عبو و حمودة عبو، «جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة»، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ «التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع التحديات»، يومي 16 و17 ديسمبر 2008، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة الشلف، ص 15.

تبيّن المعطيات التي يتضمنها الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يحظى بمكانة مرموقة في بنية الناتج المحلي الخام، وهو ما خوله لأن يكون القطاع القائد لنمو الاقتصاد، حيث أن مساهمته لا تتخفف عن 38%، كما قد بلغت صادرات البلاد من قطاع المحروقات بمفرده ما يقدر بـ 97.80% سنة 2007، بمبلغ إجمالي بلغ 58.06 مليار دولار، بينما باقي الصادرات لم تمثل سوى 2.20% بمبلغ قدر بـ 1.312 مليار دولار.

أما فيما يتعلق بالتشغيل، فعلى الرغم من المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، إلا أن قطاع الطاقة والمناجم ككل لا يتعدى معدل التشغيل فيه ما يقدر بـ 3% من إجمالي اليد العاملة، حيث أنّ اعتماد القطاع على التكنولوجيات المتطورة جعل قدرته في استقطاب وتشغيل اليد العاملة محدودة.

كما أن نمو القطاع النفطي يؤثر بدرجة كبيرة على وزن القطاعات الأخرى في بنية الناتج المحلي الخام، فكلما زاد وزن القطاع النفطي، نقص وزن القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والصناعة المعملية، رغم أن هذه القطاعات تعد من القطاعات المنتجة والقادرة على توفير وخلق فرص عمل بنسبة كبيرة، وبالتالي استيعاب عدد كبير من اليد العاملة، والجدول الموالي يوضح مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في إنشاء مناصب الشغل خلال فترة اعتماد البرنامج.

الجدول رقم (05): مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب الشغل 2005-

2009

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
					القطاع
13.1	13.7	13.6	18.1	17.2	القطاع الفلاحي %
12.6	12.5	12.00	14.2	13.1	القطاع الصناعي %
18.1	17.2	17.7	14.2	15.1	قطاع البناء والأشغال العمومية %
56.2	56.6	57.7	53.5	54.6	قطاع الخدمات والتجارة %
10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	معدل البطالة %

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS، إحصائيات 2009-2008-2007-2006-2005.

تبين الأرقام المدرجة في الجدول أعلاه تقلص نسبة البطالة منذ بداية تطبيق البرنامج، حيث سجلت سنة 2005 ما يبلغ 15.3% لتشهد بعد ذلك انخفاضا متتاليا خلال السنوات 2006 و 2007 و 2008 و 2009 وقد سجلت على التوالي 12.3% ثم 13.8% ثم 11.3% لتصل إلى 10.2%، ويرجع ذلك إلى المشاريع الاستثمارية والاعتمادات المالية الضخمة التي ضختها الدولة لتقليل من معدلات البطالة، التي بلغت سنة 2010 ما يقدر بـ 10.2%²².

وجدير بالذكر هنا أن موقع قطاع التشغيل ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو لم يظهر بوضوح، حيث أنه لم يتم تخصيص أغلفة مالية مباشرة لآليات التشغيل على غرار البرنامج السابق «دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004»، والذي كانت أحد أهدافه المباشرة وذات الأولوية هو العمل على تقليص معدل البطالة ورفع مستوى التشغيل، بينما هذا البرنامج يعتمد على الأثر غير المباشر للنفقات العامة المخصصة لإنجاز مختلف القطاعات على قطاع التشغيل، وذلك فيما يتعلق بحجم العمالة التي تحتاجها القطاعات.

ويتضح المسعى المباشر للبرنامج فيما يخص قطاع التشغيل في العمل على تطوير الاستثمارات الأكثر امتصاصا للبطالة، وذلك من خلال تأسيس صندوق دعم الاستثمارات المتعلقة بالشغل، حيث يعتمد عليه بدرجة كبيرة في تقديم دفعة قوية للمستثمرين اللذين يرغبون في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³² أي العمل على فتح المجال أمام القطاع الخاص، ويمكن تحديد مدى مساهمة القطاع الخاص في التوظيف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): مستوى التشغيل في القطاعين العام والخاص 2005←2009

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
					القطاع
34.1	34.4	34.75	30.96	36.84	القطاع العام %
65.9	65.6	65.25	69.04	63.15	القطاع الخاص %

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: dz.ons.www

توضح الأرقام المدرجة في الجدول أعلاه مدى مساهمة كل من القطاع العام و القطاع الخاص في التشغيل خلال مرحلة اعتماد البرنامج، حيث تعكس هذه المعطيات تقلص مستوى التشغيل في القطاع العام مقارنة بمعدل التشغيل في القطاع الخاص، حيث توضح الإحصائيات الرسمية أن التطور الذي شهده القطاع غير الرسمي ترافق مع تدني معدلات البطالة، حيث تقلص معدلها من 30% إلى 10%، فالنمو الذي شهده القطاع غير الرسمي أدى إلى ارتفاع حجم مساهمته في مختلف الوظائف التي وفرها الاقتصاد من 20% سنة 2000 إلى أزيد من 27% في سنة 2007.²⁴

ورغم أن النتائج الإجمالية حول معدلات البطالة و مستويات التشغيل تقر بارتفاع مستوى التوظيف و تقلص معدلات البطالة، إلا أن هذا يشهد تفاوتاً و اختلافاً بين المستويات التعليمية، حيث «إن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين تعليماً عالياً يشوه صورة الجامعة و يعكس عدم قدرتها على تلبية متطلبات الاقتصاد من حيث العمالة، في حين لا يمكن تجاهل التفسير القائم في جانب الطلب على العمالة، و الذي يركز على عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف تحتاج إلى مهارات عالية، لذا فإن ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلمين تعكس إشكالية جودة التعليم و موافقته لمتطلبات أسواق العمل في الجزائر».²⁵

ورغم ارتفاع البطالة لدى فئة المتعلمين إلا أن مستوى التشغيل سجل ارتفاعاً ملحوظاً وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): إرتفاع مستوى التشغيل في الجزائر 2005←2009

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005
نسبة الشغل	37.2%	37.0%	35.3%	37.2%	34.7%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: إحصائيات 2005←2009

تبين المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه تطور وارتفاع معدل التشغيل منذ بداية تطبيق البرنامج، حيث سجلت نسبة التشغيل سنة 2005 ما يقدر بـ 34.7% ثم ارتفعت سنة 2006 إلى 37.2%، و قد سجلت انخفاضا نسبيا سنة 2007، حيث بلغت 35.3% لتعود و ترتفع سنة 2008 إلى 37.0% و 37.2% سنة 2009.

- نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005←2009.²⁶

أدى تنفيذ هذا البرنامج إلى تدني مستويات البطالة، و ذلك نظرا للانعكاس الإيجابي له و المتمثل في عودة الانتعاش الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بقطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية، حيث تقلص معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 11.8% سنة 2007 ثم 11.3% سنة 2008.

كما يلاحظ أيضا أن من نتائج اعتماد البرنامج على البطالة والتشغيل أن هناك تضارب بين ارتفاع مستوى البطالة في الفترة ما بين 2005 و 2010 من جهة، وزيادة معدلي كل من النشاط و الشغل من جهة ثانية، حيث أن تقلص مستويات البطالة من سنة لأخرى، قابله استقرار في معدلي النشاط و الشغل، ويعزى ذلك إلى الركود في الشغل و النشاط خلال هذه الفترة²⁷.

و جدير بالذكر أن معدلات البطالة قد شهدت تزيادا قدره 13.8%، وذلك بالتزامن مع ظهور الأزمة الاقتصادية، ولكن في سنة 2009 تم ملاحظة انخفاض نسبي في معدل البطالة حيث بلغت 10.2% وهذا راجع لعلاج مشاكل الأزمة الاقتصادية وإتاحة فرص عمل جديدة²⁸.

وعليه يمكن القول أن سوق الشغل في الجزائر خلال مرحلة تطبيق كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 قد شهدت حركية نسبية، نظرا لما سخرته الدولة فيما يتعلق بدفع الاقتصاد الوطني، من خلال الدخول في استثمارات كبرى هذا من جهة، وأيضا سعيها نحو خلق وإنشاء فرص عمل، إلا أنها ما تزال تعاني من تأخر إذا ما تم مقارنتها على الصعيد الدولي، والجدول الموالي يوضح معدل مشاركة القوى العاملة في سوق الشغل في الجزائر.

الجدول رقم (08): تطور نسبة المشاركة في سوق الشغل في الجزائر 2001-

2009.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل المشاركة %	48.1	45	39.8	42.1	41	40.9	41.7	41.7	41.7

المصدر: الحسن عاشي، «مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي»، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010، ص 08.

تبرز المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه أنّ مستويات المشاركة في سوق الشغل في الجزائر منخفضة بشكل استثنائي، حيث لم تسجل في سنة 2009 إلا ما يقدر بـ 41.4% فقط اذا ما قورنت هذه النسبة على المستوى الدولي، حيث يمثل المتوسط العالمي للمشاركة في سوق الشغل ما نسبته 64%، و يبلغ في أمريكا اللاتينية 65% وفي جنوب شرق آسيا 69% وفي شرق آسيا²⁹ 73%.

المحور الثالث: وضعية التشغيل في الجزائر

ضمن برنامج توظيف النمو 2010-2014

يمتد برنامج توظيف النمو على الفترة ما بين 2010 إلى 2014 (البرنامج الخماسي)، وقد

خصص له غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار، أي ما يساوي حوالي 286 مليار دولار، ويشمل كذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، وهو ما يعني ان برنامج توظيف النمو قد بلغت كلفته الأولية ما قيمته 11.534 مليار دينار أي ما يعادل 155 مليار دولار.³⁰

1. وعليه فان برنامج توظيف النمو يعد امتداد للبرنامج السابق « دعم النمو » ويعزى السبب في ذلك الى:³¹

2. كل برنامج عمومي للتنمية يعد امتدادا واستمرارا لسابقه تحت مسمى « البرنامج التجاري »، حيث ان برنامج دعم النمو 2005 الى 2009 في حد ذاته يحتوي 1216 مليار دينار من البرنامج الجاري الى غاية رزنامة 2014.

3. يعتبر البرنامج الجاري دائما تنمية لا بد منها، وذلك بهدف تجنب « سنوات بيضاء » في الاستجابة لتطلعات المواطن: من صحة، مسكن، مدارس ... الخ، وقد ظل أكثر من 500000 سكن في 31 ديسمبر 2009 ممولا من طرف الدولة او بمساعدتها قيد الدراسة، او على مستوى ورشات الإنجاز.

4. شهد البرنامج التكميلي لبرنامج النمو، توسعا كبيرا حيث احتوى برنامجين مكملين وهما:

✓ البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب بغلاف مالي قدره 377 مليار دج.

✓ البرنامج التكميلي للقضاء على السكنات الهشة بغلاف مالي قدر قيمته 800 مليار دج.

وقد خصصت الدولة ما قيمته 360 مليار دينار من المبلغ الإجمالي للبرنامج لتأطير سوق الشغل ومتابعة الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية ومراكز التكوين المهني، حيث عملت على تشجيع ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة من جهة، وتمويل اليات خلق وتوفير مناصب الشغل من جهة ثانية، حيث ان البرنامج يسعى لتوفير 03 ملايين منصب شغل ومكافحة البطالة عن طريق العمل على رفع فرص التشغيل، وذلك بالاعتماد على برامج تشجيع ودعم التشغيل وتعزيز فرص خلق واستحداث مناصب شغل وقد رصدت الدولة اغلفة مالية لذلك على النحو التالي:³²

➤ تخصيص غلاف مالي بقيمة 150 مليار دينار، تهدف من خلاله الى إدماج حاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.

➤ تخصيص غلاف مالي قيمته 80 مليار دينار، تسعى من خلاله لتشجيع خلق واستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

➤ تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 130 مليار دينار موجه للتشغيل المؤقت.

وقد تم تخصيص ازيد من 40% من موارد البرنامج لخدمة وتحسين وضعية التنمية

البشرية .

حيث تصدر محور التنمية البشرية قائمة المحاور التي عنى بها البرنامج والتي جاءت مرتبة على النحو التالي:³³

1. محور التنمية البشرية.
2. محور المنشآت الأساسية.
3. محور تحسين الخدمة العمومية.
4. محور مكافحة البطالة.
5. محور البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.

وعلى فقد سعى هذا البرنامج لتحقيق الاهداف التاليه:³⁴

- 1- بحث وتطوير قطاعات التنمية البشرية، حيث خصص لها ازيد من 40% من موارد البرنامج.
- 2- العمل على استكمال المشاريع الكبرى والتي هي قيد التنفيذ خاصه ما يتعلق بقطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد تم تخصيص لذلك غلاف مالي يقدر ب: 9700 مليار دج، وهو ما يعادل 130 مليار دولار.
- 3- إطلاق مشاريع جديدة، وتم تخصيص لها غلاف مالي قدره 1534 مليار دج اي ما يعادل 156 مليار دولار.
- 4- العمل على تقليص معدلات البطالة والفقر.

ويتضح من خلال مجموعته الاهداف وكذا التدرج الذي وردت به المحاور ان البرنامج الخماسي للتنمية يهتم بصورة اساسيه ببعث قطاعات التنمية البشرية، والتي استحوذت على نصف موارد البرنامج، اما النصف الاخر من الموارد فقد تم توزيعها على بقية المحاور بنسب متفاوتة، حيث ان السعي لرفع مستويات التشغيل وخفض نسب البطالة جاء في مؤخره المحاور والاهداف، وبنسبة لا تتعدى 2%، وقد تم تخصيص غلاف مالي قدر ب 350 مليار دج لدعم وتشجيع انشاء مناصب شغل، وذلك عن طريق العمل على ادماج حاملي الشهادات الجامعية ومراكز التكوين المهني ودعم تأسيس وانشاء المؤسسات الصغيرة.³⁵

ومن جهة اخرى فان البرنامج يخصص غلاف مالي قدره 250 مليار دج من اجل تطوير اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستخدام الاعلام الالي داخل المنظومة الوطنية للتعليم بصفة عامة، وكذا في المرافق العمومية.³⁶

❖ وضعية التشغيل ضمن برنامج توظيف النمو 2010-2014

يهدف برنامج توظيف النمو 2010-2014 بصوره اساسيه لدفع عمليه التنمية من خلال العمل على تحسين وبعث التنمية البشرية، لكن هذا الهدف لا يمكن فصله عن مخطط العمل لترقيته التشغيل والذي شرع في تطبيقه منذ شهر جوان 2008.³⁷

- وما يعزز هذا الطرح أكثر هو وجود المبررات التالية:³⁸

1. العمل على تحقيق معدل نمو سنوي تبلغ قيمته 6%.
2. دعم القطاعات الاقتصادية القادرة على خلق وانشاء مناصب شغل، والقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة بأغلفة مالية معتبرة، مثل كل من قطاع البناء الاشغال العمومية والنقل والسكن والفلاحة... الخ.

ان الهدف الذي أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية والذي تولت الحكومة تنفيذه من خلال برنامج توظيف النمو لمدة خمس سنوات 2010-2014، يتمثل في خلق واستحداث ثلاثة (3) ملايين منصب شغل جديد وذلك بحلول 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل.³⁹ والجدول الموالي يوضح معدلات الشغل خلال الفترة 2010-2014.

الجدول رقم (09): تطور مستويات التشغيل من 2010 إلى أفريل 2014.

السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
السكان النشطون	10812000	10661000	11423000	11964000	11716000
السكان المشغولون	9736000	9599000	10170000	10788000	10566000
نسبة التشغيل %	37.6	36.0	37.4	39.0	37.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

توضح البيانات المدرجة في الجدول اعلاه ان عدد السكان النشطين في سنة 2014 قد بلغ حوالي 11716000 شخص، وقد اكدت احصائيات اخرى للديوان الوطني للإحصائيات ان معدل المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من 15 سنة قد بلغت 41.5%، كما وتميزت حاله سوق الشغل في أفريل 2014 خاصة بتقلص حجم السكان العاملين لدى الرجال مقارنة بسبتمبر 2013.

أما فيما يتعلق بحجم العمالة فقد سجلت زيادة ملحوظة بين سنتي 2010 و2014، حيث بلغ سنة 2010 ما يقدر ب 9736000 منصب شغل، لترتفع في سنة 2014 وتسجل 10566000 منصب شغل. وعليه فقد شهدت نسبة التشغيل استقرارا نسبيا، حيث بلغت سنة 2010 ما يقدر ب 37.6%، ثم سجلت ارتفاع معتبرا سنة 2013 بلغ 39.0%، فيما سجلت سنة 2014

انخفاضاً وقدرت ب 37.5%.

وعملت الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي في الفترة الخاصة بالبرنامج الخماسي على استحداث مناصب شغل معتبرة، حيث تم استحداث بين سنة 2010 الى غاية جوان 2012 ازيد من مليون منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي، (مليون و248 ألف و819 منصب شغل)، اما جهازه الادماج المهني فقد استطاعت استحداث مليون و94 ألف منصب، وتنطوي هذه العملية ضمن برنامج ترقية التشغيل ومكافحه البطالة، والذي يسعى الى استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل بين 2010 و2014.

وقد تم استحداث 1935031 منصب شغل سنة 2011 تتضمن ما يقدر ب: 1538235 منصب شغل وفرته الادارات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، و396796 منصب معادل لمنصب شغل دائمة في إطار اشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة، وقد ساهم قطاع الخدمات والذي اتسم بنمو متواصل في امتصاص ما يقدر ب 61.4% من اجمالي اليد العاملة، ويليه قطاع البناء والاشغال العمومية ب 16.5% وقطاع الصناعة 12.6% وقطاع الفلاحة ب 9.5%⁴⁰.

أما قطاع الفلاحة والذي يعد احد اهم القطاعات الإنتاجية ومن بين اكثر القطاعات خلقا لمنصب الشغل، فقد عول عليه كثيرا من اجل خلق وانشاء مناصب شغل، حيث يعد قطاعا قادرا على انشاء اعداد معتبرة من مناصب الشغل، وهذا وفقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص الشغل، اذ ان انجاز سريرين يؤدي الى انشاء منصب شغل واحد مباشر وثلاثة مناصب شغل غير مباشرة، ويخص هذا مجموعة النشاطات الملحقه... الخ، وقد توقع لقطاع السياحة في الفترة ما بين 2010 الى 2014 أي خلال فترة اعتماد برنامج توظيف النمو بلوغ طاقة استيعابية إضافية تقدر ب 115000 سريرا.⁴¹

وعلى هذا فان معدلات البطالة ينبغي ان تشهد انخفاضا والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): انخفاض معدلات البطالة ما بين 2010-2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	10	9.27	9.75	9.43	9.015

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

يمكن قراءة المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه على ان برنامج توظيف النمو 2010 الى 2014 قد استفاد من الغلاف المالي المتبقي من البرنامج السابق «البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009»، حيث ان هذا البرنامج لم ينجز سوى 16% من حجم الغلاف المالي الخاص به، أي بمبلغ قدره 25 مليار دولار، اما المبلغ المتبقي من غلافه المالي والمقدر ب 130 مليار دولار فقد تم تحويله الى برنامج توظيف النمو 2010-2014، وهو ما أدى الى زيادة حجم الغلاف المالي لهذا

البرنامج والذي بلغ 286 مليار دولار، مما دفع بالدولة للتوجه نحو دعم الاستثمارات العمومية والتي انعكست بصورة مباشرة على معدل التشغيل، حيث ان الزيادة في قيمة الاستثمار العمومي التي تم انفاقها في برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 ترافقت مع ارتفاع مستوى التشغيل، فقد سجلت نسبة البطالة انخفاضا مستمرا من 2010 الى غاية 2014 وفق ما تبينه الإحصاءات في الجدول أعلاه.⁴²

وبناء على ما سبق فان برامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 الى 2014، قد ساهمت بدرجة كبيرة في دعم النشاط الاقتصادي، هذا بالمقارنة مع المرحلة السابقة لها والتي اتسمت بتدني حجم النفقات العامة، ويعزى السبب في ذلك الى توصيات صندوق النقد الدولي والذي كان يرمي الى الحد من عجز الميزانية المتزايد وذلك من خلال تطبيق سياسة مالية مقيدة وهو ما إثر سلبا على النشاط الاقتصادي.⁴³

ان برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 قد حققت نتائج معتبرة في مجال التشغيل، لكنها تبقى متواضعة امام حجم الاغلفة المالية التي رصدت لكل برنامج، فالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 لم يستغل من الغلاف المالي المخصص له الا 16 %، وهو ما إثر بصورة كبيرة على تحقيق الأهداف الخاصة بمجال التشغيل وتقليص نسب البطالة.

كما ان برنامج توطيد النمو 2010 الى 2014 وعلى الرغم من استفادته مما تبقى من الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009، الا ان نوعية المناصب التي تم توفيرها امتزجت بين مناصب دائمة وأخرى مؤقتة.

ان تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014 تعتمد بصورة مباشرة على ارتفاع أسعار البترول، وهو ما يضع عملية التنمية الاقتصادية ككل في الجزائر في مأزق في حال انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، وهو ما ينعكس بدوره مباشرة على مستويات التشغيل ومعدلات البطالة.

الخاتمة :

في الاخير يمكن القول أن الدولة الجزائرية اتجهت لاعتماد سياسة تنموية إنفاقية توسعية، نتيجة للوفرة المالية التي شهدتها من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، وقد سعت جاهدة خلال هذه الفترة (2001 الى 2014) لدفع عملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن المبالغ المالية الضخمة التي خصصتها الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2010 الى 2014)، قد ساهمت الى حد ما في إنعاش سوق الشغل في الجزائر، وعملت على رفع مستويات التشغيل وتقليص معدلات البطالة.

لكن الملاحظ على نتائج التشغيل والبطالة خلال مرحلة تنفيذ البرامج (2001-2014)،

ان معدلات البطالة قد سجلت انخفاضا هاما، الا انها تظل ضعيفة ومنخفضة إذا ما قورنت مع الاغلفة المالية التي تم رصدتها من اجل تحقيق ذلك، كما ان الاعتماد التام على مداخل المحروقات لإنعاش سوق الشغل سينعكس سلبا على وضعية التشغيل، في حال انخفاض أسعار المحروقات، وهو ما يتطلب ضرورة تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال التوجه نحو تعديد وتنوع مداخل الاقتصاد، عن طريق الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المنتجة، مثل الفلاحة والسياحة والتجارة، وهو ما يساهم بدرجة كبيرة في انشاء واستحداث مناصب الشغل.

الهوامش:

- 1 محمد مسعي، « سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو»، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 147.
- 2 كريم زرمان، « التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جوان 2010، ص 200.
- 3 عمر عبو و هودة عبو، « جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة »، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بـ«التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات»، يوم 16 و17 ديسمبر 2008، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة الشلف، ص 03.
- 4 فاطمة الزهراء حاجي، «تقييم سياسات التشغيل في ظل برامج التنموية للفترة 2000-2016»، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ«سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014»، يومي 11 و12 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، ص 5.
- 5 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001، جوان 2002، ص 11.
- 6 عامر هواري و حيزية قاسم، « السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها »، ص 07، مقال متوفر على الموقع: <http://www.dz.soukahras-univ.edu.dz/eprints/2013-2014/5881f-2013-2014-2-3.pdf>، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016-2-3.
- 7 رابعي بوعبد الله، « البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 006-014»، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ«سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2006-2014»، يومي 11 و12 نوفمبر 2014، جامعة أكلى محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 08.
- 8 نبيل بوفليح، « دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010»، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، 2013، ص 46-47.
- 9 رابعي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 09.
- 10 Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 a décembre 2003, p p 6-7.
- 11 هواري عامر وقاسم حيزية، مرجع سبق ذكره، ص 8،9.
- 12 عثمان علام، « واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014»، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العربي الأول « العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي » من 25 ألى 28 يناير 2015، شرم الشيخ، مصر، ص 05.
- 13 موسى سعداوي و عامر كمال، « التشغيل في الجزائر في ظل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي»، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ«سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014»، يومي 11 و12 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، ص 11-12.

14 أحمد نصير ورياض زلاسي، «التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014»، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ «سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014»، يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، ص 06.

15 عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 243.

16 محمد قادري، «تأثير الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014»، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ «سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014»، يومي 11 و 12 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، ص 11-12.

17 رايحي بو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 11.

18 بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص 2، مقال متوفر على الموقع :

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/Pdf09-02-2010.

19 مبارك بو عشة، «الاقتصاد الجزائري: منتقيم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-»، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بـ «تقييم برامج استثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار»، يومي 11-12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، ص 13.

20 سمير شرقق، «دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2006-2013»، مجلة: ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، العدد 03، سبتمبر 2014، ص 14.

21 نبيل أبو فليح، مرجع سبق ذكره، ص 48.

22 محمد قادري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

23 موسى سعداوي وعامر كمال، مرجع سبق ذكره، ص 13.

24 الحسن عاشي، «مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي»، أوراق كارنيفي، مؤسسة كارنيفي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010، ص 11.

25 عبد الرزاق مولاي لخضر، «تقييم اداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011»، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 197.

26 رايحي بو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 14.

27 محمد قادري، مرجع سبق ذكره، ص 09.

28 أحمد نصير ورياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

29 عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 196.

30 محمد مسعى، مرجع سبق ذكره ص 147

31 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 1-7-2012، ص 38-40 ملف متوفر على الموقع: [www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration 2012 ar.pdf](http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration%202012%20ar.pdf) تم تصفح الموقع بتاريخ 1-11-2016.

32 مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة، الملحق رقم 03، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 2010 إلى 2014، ص 39.

33 ناجية صالح، فتيحة مصتاش، «أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مدارس الدكتوراة، جامعة سطيف (1)، 11

و12 مارس 2013 ص ص 9-11.

34 فاطمة الزهراء حاجي، "تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014"، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر الدولي الموسوم بـ "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014 يومي 11 و 12/10/2014، ص 11.

35 مراد مرسي، "مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر الدولي الموسوم بـ "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" جامعة سطيف 01 يومي 11 و12 مارس 2013، ص 18.

36 احمد نصير ورياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

37 توفيق كرمية، المؤمن عبد الكريم، "انعكاسات برامج التنمية في الجزائر على نمو العمالة 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، يومي 11 و12 نوفمبر، جامعة البويرة، ص 15.

38 وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مداخلة السيد طيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "ملتقى جهوي لإطارات قطاع التشغيل"، يوم الأربعاء 09 جوان 2010، ص 01.

39 توفيق كرمية والمومن عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

40 توفيق كرمية، مرجع سبق ذكره، ص 16، 17.

41 Ministre du tourisme, plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, p04.

42 راضية إسمهان خزار وحنيفة عطا الله، "انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بسياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي 11-12 نوفمبر 2014، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 13.

43 عبد الصمد سعودي ومسعودة بن لخضر، "إثر أسعار البترول في تمويل الانفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر 2001-2014"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014" يومي 11 و12 نوفمبر 2014، جامعة البويرة، ص 16.